

مدلول مصطلح مجهول عند الإمام البزار: من خلال دراسة الرواة الذين أطلق عليهم ذلك في مُسنده

[The meaning of Imam al-Bazzār's term of Majhūl through studying the narrators who were described by this term in his Musnad]

Mohamed Maher Mohamed al-Mazloom

Department of Osool El-Din, Islamic University in Gaza (IUG), 62451, Gaza, Palestine. E-mail:
mmathloun@iugaza.edu.ps. Phone: +972592199956.

Keywords:

Meaning, Term, Majhūl, al-Bazzār.

ABSTRACT

This research presents Imam al-Bazzār's term 'Majhūl [unknown] Narrator' Through studying the narrators who are described by this term in his Musnad [Collection of Hadiths] in order to understand what the term means to him. The term is one of the invalidation [al-Jarh] terms according to hadith critics. I started the research with giving a brief introduction of Imam al-Bazzār, and then defined the term "Majhūl Narrator" by linguists, Hadith critics and its narrators. Then I explained the significance of the term according to Imam al-Bazzār through studying the narrators who are described by this term in his Musnad, comparing his sayings with the sayings of other hadith critics on each one of these narrators. Then I came to a conclusion of each one, showing the judgement on him, and what Imam al-Bazzār meant by the term for each of them. Finally, I concluded the research with the most important results.

الكلمات المفتاحية:

مدلول، مصطلح، مجهول، البزار.

الملخص

تناول الباحث في هذا البحث مصطلح مجهول عند الإمام البزار من خلال دراسة الرواة الذين أطلق عليهم ذلك في مُسنده؛ للتعرف على مدلوله عنده، فهو من مصطلحات الجرح المتجاذبة عند نقاد الحديث، فشرع بتعريف مختصر للإمام البزار، ومن ثم عرف المجهول عند اللغويين ونقاد الحديث الشريف ورواته، واجتهد في معرفة مدلوله عند الإمام البزار من خلال دراسة الرواة الذين أطلق عليهم هذا المصطلح في مسنده، من خلال مقارنة قوله بأقوال النقاد الآخرين في كل راوٍ من هؤلاء الرواة، ومن ثم سجل خلاصة لكل واحد منهم تبين حكمه، ومراد الإمام البزار من هذا المصطلح فيه، وبلغ عدد من قيل فيهم هذا المصطلح في هذا البحث عشرة رواة، وختم البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

Received: December 08, 2020

Accepted: March 27, 2021

Online Published: June 30, 2021

١. مقدمة البحث

مما لا يخفى على من درس علم الجرح والتعديل، أن من أهم ما يحتاج إليه أهل الشأن في هذا العلم؛ معرفة مدلول كل مصطلح من مصطلحات علماء الجرح والتعديل التي أطلقوها على الرواة، لمعرفة مُرادهم ومقصدهم وعرفهم بها، وبالأخص المصطلحات المتجاذبة عندهم، التي لا يُعلم مرادهم منها إلا بعد دراستها دراسة متفحصة، وهذا الأمر مما احتاج إليه أهل الشأن من السابقين واللاحقين، ومما يؤكد على أهمية ذلك إمام الجرح والتعديل في زمانه الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في قوله: "نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عُرْفَ ذلك الإمام الجهيد، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة" (الذهبي، ١٩٩١، ص ٨٢)، وكذلك الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى، إذ قال: "وتم اصطلاحات لأشخاص ينبغي الوقوف عليها" (أحمد شاكر، ١٩٥١).

ومن هذه المصطلحات التي لم يجزم بمدلولها عند الإمام البزار مصطلح: "مجهول"؛ فكان جديرًا بي أن أجمع كل من أطلق عليهم هذا المصطلح في مسنده من الرواة، ودراستهم من خلال بيان أقوال النقاد فيهم، لنعلم بهذا الاستقراء عرفه، ومقصده، ومراده بهذا المصطلح، وبلغ عدد من قال فيهم هذا المصطلح في مسنده عشرة رواة. وكان البحث بعنوان: "مدلول مصطلح مجهول عند الإمام البزار من خلال دراسة الرواة الذين أطلق عليهم ذلك في مُسْنَدِهِ".

١.١ أهمية البحث ودوافع اختياره:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- ١- أنه يتناول مصطلحا مهما من مصطلحات الجرح التي كثر تناولها، وهو مصطلح: "مجهول"، مع حاجتنا إلى معرفة مدلوله الدقيق عند من يطلقه من النقاد، مثل الإمام البزار.
- ٢- الوقوف على مفهوم هذا المصطلح عند الإمام البزار، ودلالته؛ لأنه قد يشكل معناه على بعض الباحثين، فتكون مثل هذه الدراسة خير عون لهم.
- ٣- المساهمة في إتمام أعمال سابقة قد بينت مدلول مصطلحات أخرى لهذا الإمام من خلال مسنده.

٤ - الحاجة الملحة إلى وجود دراسات حديثة تُعنى بتحرير ألفاظ النقاد ومصطلحاتهم، والكشف عن مدلولاتها، سيما أنها كثيرة جدا.

٥ - عدم العثور على دراسات سابقة لهذا المصطلح عند الإمام البزار في مبلغ علم الباحث.

٢. ١ أهداف البحث

تكمن أهم أهداف البحث فيما يلي:

١ - الوقوف على الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البزار في مسنده مصطلح: "مجهول"، وجمعهم في مكان واحد.

٢ - بيان عدد هؤلاء الرواة، ومن أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة ممن لم يخرجوا له.

٣ - معرفة مدلول مصطلح: "مجهول" عند الإمام البزار ومراده منه؛ وذلك من خلال دراسة الرواة الذين أطلق عليهم ذلك في مسنده جرحا وتعديلا.

٤ - إبراز مرتبة الإمام البزار؛ من حيث التشدد والتوسط والتساهل في حكمه على هؤلاء الرواة بالجهالة، مع معرفة منزلته عند العلماء.

٣. ١ مشكلة الدراسة

الحاجة الملحة للوقوف على مفهوم مصطلح: "مجهول" عند الإمام البزار، ودلالته؛ لأنه مما يشكل معناه على بعض الباحثين، فتكون هذه الدراسة عوناً لهم في معرفة معناه ودلالته عنده.

٤. ١ أسئلة الدراسة

١ - كم عدد الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البزار في مسنده مصطلح: "مجهول"، ومن أخرج لهم من أصحاب الكتب الستة؟

٢ - ما مدلول مصطلح: "مجهول" عند الإمام البزار، وما مراده منه؟

٣ - هل وافق الإمام البزار النقاد في إطلاقه لمصطلح مجهول ومراده منه، أم لا؟

٤ - هل الإمام البزار كان من المتشددین أم المتوسطین أم المتساهلین فی حکمه علی هؤلاء الرواة بالجهالة؟

٥. ١ الدراسات السابقة

بعد البحث والتفتيش عن موضوع الدراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم يعثر على دراسة سابقة تظهر مدلول مصطلح: "مجهول"، عند الإمام البزار من خلال مسنده.

٦. ١ منهج البحث

اعتمد الباحث منهج الاستقراء التام لمسند الإمام البزار؛ لجمع الرواة الذين أطلق عليهم مصطلح: "مجهول"، واعتمد المنهج الوصفي النقدي عند دراسة هؤلاء الرواة جرحاً وتعديلاً، وكانت خطوات العمل على النحو الآتي:

١ - ترتيب رواة الدراسة على حسب حروف الهجاء.

٢ - التعريف بكل راو منهم بذكر اسمه ونسبه وكنيته وطبقته حسب ما ذكره ابن حجر في كتابه التقريب - إن وجد فيه - وإلا رجعت لغيره مما يوجد له ترجمة فيه، ثم البدء بذكر قول الإمام البزار، ٣ - ذكر أقوال النقاد في الراوي بعد ذلك، وأخيراً تسجيل خلاصة القول في الراوي ومدلول مصطلحه فيه.

٤ - تصدير ترجمة الراوي ببيان من أخرج لهذا الراوي من أصحاب الكتب الستة، وإن لم تكن له رواية فيها خلت ترجمته من الإشارة إلى ذلك، واعتمد في ذلك رموز ابن حجر في التقريب لشهرتها.

٥ - الاختصار على ذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة ورقم الترجمة في الحاشية، وباقي التعريف بالكتاب يكون في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

٧. ١ خطة البحث

يتكون البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة؛ والمقدمة تشتمل على: أهمية البحث ودوافع اختياره، وأهدافه، ومشكلته، وأسئلته، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطتها. والمبحث الأول: يُعرّف بالإمام البزار، والمجهول، والمبحث الثاني: يشتمل على دراسة الرواة الذين قال فيهم الإمام البزار في مسنده: "مجهول"، وأما الخاتمة: فهي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها.

٢- تعريف بالإمام البزار والمجهول وفيه مطلبان:

١. ٢ تعريف بالإمام البزار

أولاً- اسمه وكنيته، ونسبه:

هو الإمام الحافظ الكبير، صاحب المسند المشهور، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله، العنكي، البصري، المعروف بالبزار.

ثانياً- مولده ووفاته:

ولد الإمام البزار سنة نيف عشرة ومائتين، بالبصرة، وتوفي بالرملة في ربيع الأول سنة اثنتين وتسعين ومائتين (الأصبهاني، ١٩٩٢)، وقيل: في سنة إحدى وتسعين ومائتين (الخطيب، ٢٠٠٢).

ثالثاً- ثناء العلماء عليه:

قال تلميذه أبو الشيخ الأصبهاني: "قدم علينا مرتين، المرة الثانية سنة ست وثمانين ومائتين، وكان أحد حفاظ الدنيا رأساً فيه، حكى أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فتركوا من يديه، وكتبوا عنه، وبقي بمكة أشهراً فولي الحسبة فيما ذكر، ثم خرج ومات بالرملة سنة اثنين وتسعين، وغرائب حديثه: ... (الذهبي، ١٩٨٥)، وذكر جملة

منها، وقال أبو سعيد بن يونس: "حافظ للحديث" (قطلوبغا، ٢٠١١)، وقال مسلمة بن القاسم: "كان أحفظ الناس بالحديث" (قطلوبغا، ٢٠١١)، وقال يعقوب بن المبارك: "ما رأيت أنبل من البزار ولا أحفظ" (الخطيب، ٢٠٠٢)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: "الحافظ" (الأصبهاني، ١٩٩٠)، وقال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة حافظاً، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبين عللها" (الخطيب، ٢٠٠٢)، وقال السمعاني: "الحافظ العتكي، كان حافظاً من أهل البصرة ... وكان ثقة، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبين عللها" (السمعاني، ١٩٨٨) وقال ابن القطان الفاسي: "كان أحفظ الناس للحديث" (الفاسي، ١٩٩٧)، وقال مغلطاي: "الحافظ، كان أحفظ الناس للحديث، حج بعد الخمس وثمانين، فدخل إلى مصر في رجوعه من الحج فأقام بها إلى سنة تسعين، وأملى مسند الحديث، فبين الصحيح وتكلم على السقيم، ثم اختلف هو والنسائي، فخرج منها متنقصة لأهلها، وحلف ألا يحدثهم، فنزل الرملة فكتبوا عنه حتى مات في سنة اثنتين وتسعين ومائتين" (مغلطاي، ٢٠٠١)، وقال الذهبي: "الحافظ الكبير" (الذهبي، ١٩٨٤)، وقال في موضع آخر: "الحافظ العلامة" (الذهبي، ١٩٩٨)، وقال مرة: "الشيخ، الإمام، الحافظ الكبير ... صاحب المسند الكبير، الذي تكلم على أسانيد" (الذهبي، ١٩٨٥)، وقال أيضاً: "الحافظ ... صاحب المسند الكبير، صدوق مشهور" (الذهبي، ١٩٦٣)، وذكره قُطْلُوبَغَا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (قطلوبغا، ٢٠١١)، وقال العيني: "الحافظ ... صاحب المسند والسنن" (العيني، ٢٠٠٦)، وقال السيوطي: "الحافظ، العلامة الشهير ... صاحب المسند الكبير المعلن" (الحضرمي، ٢٠٠٨)، وقال أبو محمد الطيب بن عبد الله الهجراني الحضرمي: "كان حافظاً علامة ذا علم غزير، وله المسند المعلن الكبير، وربما كان يخطئ إذا حدث من لفظه" (الحضرمي، ٢٠٠٨).

وقال الدارقطني: "ثقة يخطئ كثيراً، ويتكل على حفظه" (الدارقطني، ١٩٨٤)، وقال في موضع آخر: "يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه، جرحه أبو عبد الرحمن النسائي" (الدارقطني، ١٩٨٤)، وقال أبو أحمد الحاكم: "يخطئ في الإسناد والمتن" (الذهبي، ١٩٨٥).

ويتبين من خلال ما ذكر من أقوال العلماء فيه، أنهم يقرون له بالمكانة والمنزلة العظيمة، فكان إماما، حافظا، ناقدًا، عالما كبيرا، من أحفظ الناس للحديث ومعرفة علله في زمانه، وقد حدث من حفظه في مصر وهو في سن الشيخوخة فأخطأ في بعض حديثه الذي حدث به، فأخذ عليه فيها، رحمه الله تعالى.

٢.٢ تعريف المجهول لغة واصطلاحا

أولا- تعريف المجهول لغة:

مجهول: "مفرد مجهولون، ومجاهيل لغير العاقل، ومجهول اسم مفعول" (عمر، ٢٠٠٨)، من "جَهَلْ، الجيم والهاء واللام أصلان؛ أحدهما: خلاف العلم، والآخر: الخفة، وخلاف الطمأنينة" (مقاييس اللغة، ١٩٧٩)، والمعروف في كلام العرب: جَهَلْتُ الشيء إذا لم تعرفه" (ابن منظور، ١٩٩٣)، ويقال: "الجندي المجهول: جندي استشهد ودفن مجهول الهوية، يستخدم قبره رمزا لأمثاله من الجنود" (عمر، ٢٠٠٨)؛ وعليه: فالمجهول من الناس من لم تُعرف عينه أو وصفه.

ثانيا- تعريف المجهول اصطلاحا:

لقد استعمل علماء الجرح والتعديل مصطلح مجهول، وأطلقوه على جملة من الرواة، وهو لفظ من الألفاظ التي احتملت أكثر من معنى عندهم؛ فلذا تنوعت عباراتهم في تعريف المجهول على ما يلي: قال ابن عبد البر: "البزار، وطائفة من أهل الحديث يذهبون إلى أن المحدث إذا لم يحدث عنه رجلا فصاعدا فهو مجهول" (ابن عبد البر، ٢٠٠٣).

وقال الخطيب: "المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد... وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم" (الخطيب، ٢٠١٢).

والجهالة التي ترتفع عنه في هذه الحالة جهالة العين، وينتقل إلى جهالة الحال، ومما يدل على قصده هذا، أنه أتبع كلامه هذا بقوله: "إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتيهما عنه" (الخطيب، ٢٠١٢)، وهذه صفة مجهول الحال (المستور) عند من عرفه اصطلاحا، وقال السخاوي: "وعبارة

الخطيب: "أقل ما يرتفع به الجهالة"; أي: العينية عن الراوي، أن يروي عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم" (السخاوي، ٢٠٠٣).

وقال إمام الحرمين: "المستور من لم يظهر منه نقيض العدالة، ولم يتفق البحث في الباطن عن عدالته" (السخاوي، ٢٠٠٣). وقال ابن الصلاح: "المجهول، وهو في غرضنا هاهنا، أقسام: أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولا.

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا —يعني الشافعية: المستور من يكون عدلا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه، فهذا المجهول يَحْتَج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين ... والله أعلم.

الثالث: المجهول العين، وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيناه، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة" (ابن الصلاح، ٢٠٠٢).

ويمكن دمج الأول مع الثالث؛ لاشتراكهما في جهالة العدالة ظاهرا وباطنا، وجعلهما واحدا، وهو مجهول العين، فتكون أقسام المجهول قسمين؛ مجهول العين، ومجهول الحال (المستور)، وعلى هذا صار ابن حجر، فقال: "فإن سُمِّيَ الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم (ابن حجر، ٢٠٠٠)، إلا أن يوثقه غير من ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَنْ ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك، أو إن روى عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق: أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله ... "ابن حجر، ٢٠٠٠).

ثالثا- استعمالات الإمام البزار لمصطلح مجهول:

كان استعماله لهذا المصطلح مفردا دون اقترانه بعبارة مفسرة له، وهو الأقل، والأكثر كان يستعمله مقرونا بعبارة مفسرة له، وهي على النحو الآتي:

قال: "مجهول"، في حق أبي رجاء مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأبي العباس، وأبي نُصيرة الواسطي، ومُذَرِّك بن علي.

قال: "مجهول، مقرونة بمفسر لها"، في حق الباقي من الرواة وهم: أسماء بن الحكم، وحرب بن وحشي، وخالد بن عُرْفُطَة، ومولى ابن سباع، وأبي عَاتِكَة، وأبي ميمونة.

٣- دراسة الرواة الذين قال فيهم الإمام البزار في مسنده: "مجهول" جرحا وتعديلا وفيه مطلبان:

١. ٣ من قال فيهم البزار: "مجهول"، دون اقتراحها بعبارة مفسرة لها اشتمل هذا المطلب على أربعة رواة، وهم على النحو الآتي:

١- د ت أبو رجاء مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، من الثالثة (ابن حجر، ١٩٨٦).
قول الإمام البزار فيه: "مجهول" (البزار، ١٩٨٠)، وقال في موضع آخر: "لا يعرف" (البزار، ١٩٨٠).

أقوال النقاد فيه: قال المزي: "روى عن أبي نُصيرة، عن أبي رجاء مولى أبي بكر، عن أبي بكر" (المزي، ١٩٨٠)، وقال الزيلعي (المزي، ١٩٨٠)، وابن كثير (المزي، ١٩٨٠): "مجهول، تابعي كبير".

وقال الذهبي (الذهبي، ١٩٩٢)، وقال ابن حجر (ابن حجر، ١٩٨٦): "مجهول" (ابن حجر، ١٩٨٦).

خلاصة القول فيه: مجهول العين، لم يرو إلا حديثا واحدا، رواه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولم يروه عنه سوى أبو نُصيرة مسلم بن عبيد الواسطي، قال فيه البزار بعد إيراده: "وهذا الحديث لا نحفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكر بهذا الطريق" (البزار، ١٩٨٨)، وهذه صفة مجهول العين.

٢- أبو العباس، ويقال: أبو العيَّاس (١٩٨٦)، ويقال: أبو العيَّاش (الذهبي، ١٩٦٣).

قول الإمام البزار فيه: "مجهول" (البزار، ١٩٨٨).

أقوال النقاد فيه: قال البخاري: "عن ابن المسيب، روى عنه ابن أبي حباب (البخاري، ١٩٨٦)، وقال الدارقطني (الدارقطني، ١٩٨٦)، وابن ماكولا (ابن ماكولا، ١٩٩٠): "شيخ مدني، يروي عن سعيد بن المسيب، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في فضل الوضوء وكفارته"، وزاد ابن ماكولا: "روى عنه الحارث بن عبد الرحمن (ابن حجر، ١٩٨٦)، وأنس بن عياض (ابن حجر، ١٩٨٦)"، وقال أبو أحمد الحاكم: "عن سعيد بن المسيب المخزومي، روى عنه عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياض بن أبي ربيعة المخزومي (ابن حجر، ١٩٨٦)، ويقال عنه: الحارث بن عبد الله بن أبي ذباب" (الحاكم، ١٩٩٤)، وقال ابن ناصر الدين: "عن سعيد بن المسيب، وعنه أنس بن عياض، والحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب -أيضا- (ابن ناصر الدين، ١٩٩٣).

وقال الذهبي: "عن سعيد بن المسيب، وعنه الحارث بن أبي ذباب، مجهول" (ميزان الاعتدال، ١٩٦٣)، وقال ابن حجر: "عن سعيد بن المسيب، وعنه أنس بن عياض" (ابن حجر، د.ت).

وأنس بن عياض يروي عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عنه عن سعيد بن المسيب، ولم يرو عنه مباشرة.

خلاصة القول فيه: مجهول العين، روى حديثا واحدا، عن سعيد بن المسيب، وعنه الحارث بن عبد الرحمن، ولم أعثر على جرح أو تعديل له من قبل أحد من النقاد، وهذه صفة مجهول العين، ولذا أطلق عليه البزار مصطلح مجهول.

٣- د ت أبو نُصيرة الواسطي، اسمه مسلم بن عبيد، من الخامسة (ابن حجر، ١٩٨٦).

قول الإمام البزار فيه: "مجهول" (البزار، ١٩٨٨)، وقال في موضع آخر: "لا يعرف" (البزار، ١٩٨٨).

أقوال النقاد فيه: قال أحمد بن حنبل: "ثقة" (ابن أبي حاتم, ١٩٥٢)، وقال ابن معين: "ليس به بأس" (ابن الجنيدي, ١٩٨٨)، وقال في موضع آخر: "صالح" (ابن أبي حاتم, ١٩٥٢)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ على قلة روايته" (ابن حبان, ١٩٧٣).

وقال الأزدی: "ضعيف" (ابن الجوزي, ١٩٨٦)، وقال الدارقطني: "ليس ممن يحتج به، يشبه أن يكون واسطياً" (الدارقطني, ١٩٨٣)، وقال في موضع آخر: "متروك، لا أعرف اسمه، يحدث عنه سويد بن عبد العزيز" (الدارقطني, ١٩٨٣).

وقال الذهبي (الذهبي, ١٩٩٢)، وابن حجر (ابن حجر, ١٩٨٦): "ثقة"، وقال الذهبي في موضع آخر: "وهو مقل" (الذهبي, ١٩٦٣)، وقال مرة: "أبو نصيرة، عن التابعين، مجهول" (الذهبي, ١٩٦٧).

خلاصة القول فيه: ثقة يخطئ على قلة روايته، وبذلك قد عرف حاله، وقد خالف البزار النقاد، بقوله فيه: "مجهول، ولا يعرف"، فهم عرفوه، وعرفوا حاله.

٤ - مُدْرِكُ بن علي (البزار, ١٩٨٨).

قول الإمام البزار فيه: "مجهول" (١٩٨٨).

أقوال النقاد فيه: لم أعثر على جرح أو تعديل له عند أحد من النقاد سوى ما ذكرته عن الإمام البزار.

خلاصة القول فيه: مجهول العين، لم يرو إلا حديثاً واحداً، رواه عن منصور ابن أبي سليمان، ولم يروه عنه سوى قيس بن الربيع، قال فيه البزار بعد إirاده: "لا نعلم له طريقاً عن جبير بن مطعم إلا هذا الطريق" (١٩٨٨)، وهذه صفة مجهول العين.

٢. ٣ من قال فيهم البزار: "مجهول"، مقترنة بعبارة مفسرة لها

اشتمل هذا المطلب على ستة رواة، وهم على النحو الآتي:

١ - (٤) أسماء بن الحكم الفزاري، وقيل: السلمي، أبو حسان، الكوفي، من الثالثة (ابن حجر، ١٩٨٦).

قول الإمام البزار فيه: "مجهول، لم يحدث بغير هذا الحديث، ولم يحدث عنه إلا علي بن ربيعة" (البزار، ١٩٨٨).

أقوال النقاد فيه: قال موسى بن هارون: "ليس بمجهول؛ لأنه روى عنه علي بن ربيعة (ابن حجر، ١٩٨٦)، والركين بن الربيع (ابن حجر، ١٩٨٦)، وعلي بن ربيعة قد سمع من علي، فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضيا ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث، وهذا الحديث جيد الإسناد" (ابن حجر، ١٩٨٦)، ووثقه العجلي (العجلي، ١٩٨٤)، وقال الترمذي بعد إيراد حديث استحلاف علي رضي الله عنه للرواة له: "لا نعرف لأسماء بن الحكم حديثا إلا هذا" (الترمذي، ١٩٩٨)، وقد حسنه في موضع آخر (الترمذي، ١٩٩٨)، وقال ابن عدي بعد ذكره لنفس الحديث: "وهذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحا، وأسماء بن الحكم هذا لا يُعرف إلا بهذا الحديث، ولعل له حديثا آخر" (ابن عدي، ١٩٩٧)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ" (ابن حبان، ١٩٧٣)، وعلق مغلطاي بعد ذكره ذلك، بقوله: "ومع ذلك فقد خرج حديثه في صحيحه" (مغلطاي، ١٩٩٠)، وقال ابن حجر معلقا على ذلك -أيضا، بقوله: "وأخرج له هذا الحديث في صحيحه، وهذا عجيب؛ لأنه إذا حكم بأنه يخطئ، وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين، يخرج من كلاهما أن أحد الحديثين خطأ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني" (ابن حجر، ١٩٠٨).

وقال ابن سعد: "روى عن علي بن أبي طالب، وكان قليل الحديث" (ابن سعد، ٢٠٠٢)، وقال البخاري: "سمع عليا، روى عنه علي بن ربيعة، يُعد في الكوفيين، قال: كنت إذا حدثني رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم حلفته، فإذا حلف لي صدقته، ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد، وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم عن بعض فلم يُحلف بعضهم بعضا" (البخاري، د.ت)، وعلق المزي على كلام البخاري هذا، بقوله: "ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أما كونه لم يتابع عليه، فليس شرطا في صحة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابع عليه، وفي الصحيح

عدة أحاديث لا تعرف إلا من وجه واحد، نحو حديث: "الأعمال بالنية"، الذي أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول، وغير ذلك، وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف من حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل فيه أن عليا رضي الله عنه كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، كما فعل عمر رضي الله عنه في سؤاله البينة بعض من كان يروي له شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما هو مشهور عنه، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة، وقد روي الاستحلاف عن غيره أيضا، على أن هذا الحديث له متابع... "(المزي، ١٩٨٠)، وتعقبه مغلطاي، بقوله: "وفيه نظر في مواضع: الأول: قوله: ما قاله لا يقدر في صحة هذا الحديث؛ لأن كلام البخاري لا يتمخض لهذا الحديث، ولقائل أن يقول: إنما عني الحديث الآخر الذي أشار إليه؛ إذ هو أقرب مذكور، فعطف الكلام عليه أولى، ويكون قد رد الحديثين جميعا، الأول: بإنكاره الحلف، والثاني: بعدم المتابعة، لا يتجه غير هذا، وهذا من حسن تصنيف البخاري رحمه الله تعالى، ولهذا قال حين بلغه أن ناسا طعنوا في شيء من تاريخه: إن شيوخهم لا يهتمون لوضعه. الثاني: قوله: نحو حديث الأعمال بالنية، لا يعرف إلا من وجه واحد، وليس كذلك؛ لأنه عرف من غير وجه... الثالث: قوله: وقد روي الاستحلاف عن غيره -أيضا- مردود، بأمرين: الأول: من هو هذا الذي روى عنه ذلك؟ ومن ذكره؟ وفي أي موضع هو؟ بل لقائل أن يقول: لو كان رآه لذكره كما ذكر المتابع، وليس قوله بأولى من قول البخاري النافي، وليست مسألة النافي والمثبت، لعدم التساوي. الثاني: على تقدير وجود واحد أو اثنين لا يقدر في عموم قول البخاري، لاحتمال أن يكون من صغار الصحابة فعله، اقتدى بعلي، وتقليدا له. الرابع: قوله ليس فيه -يعني في الحديث- أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف من حدثه مردود بأن البخاري رحمه الله تعالى لم يقله، ولا هو موجود في كلامه -أيضا-، ولو أراد لما أطافه، لعدم الإحاطة بكل فرد، والله تعالى أعلم بالصواب. الخامس: قوله في حديث الأعمال: أجمع أهل العلم على صحته، مردود بقول الطبري في تهذيب الآثار: وقد يكون هذا الحديث عند بعضهم مردودا؛ لأنه تحديث فرد. السادس: قوله: المتابعة ليست شرطا في صحة الحديث، ومسلم وغيره يشترط أن يكون المنفرد حافظا ضابطا ثقة، أما إذا كان يمثل أسماء فيحتاج إلى متابعين" (مغلطاي، ١٩٩٠)، وتعقب ابن حجر المزي -أيضا، بقوله:

"والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئاً؛ لأنها ضعيفة جداً، ولعل البخاري إنما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف أو الحديث الآخر الذي أشار إليه" (ابن حجر، ١٩٠٨).

وتبع أبو أحمد الحاكم البخاري، فقال: "سمع أبا الحسن علي بن أبي طالب الهاشمي، روى عنه أبو المغيرة علي بن ربيعة الأسدي، حديثه في الكوفيين، لا نعرف له إلا هذا الحديث، وآخر لا يتابع عليه" (الحاكم، ١٩٩٤)، وكذلك العقيلي (١٩٨٤)، وابن الجارود فذكره في جملة الضعفاء (مغلطاي، ١٩٩٠).

وقال الذهبي: "قد وثق، وماله سوى هذا الحديث" (الذهبي، ١٩٨٦)، وقال ابن حجر: "صدوق" (ابن حجر، ١٩٨٦).

خلاصة القول فيه: أقل ما يقال فيه صدوق، وليس بمجهول؛ فقد روى عنه ثقتان، وهما: علي بن ربيعة، والرُّكَيْن بن الربيع، كما قال موسى بن هارون، ووثقه العجلي، وابن حبان، وصحح حديثه هو وآخرون، وحسنه جماعة أخرى، وله حديثان، وأول من استنكر حديثه الإمام البخاري، ومن جاء بعده ممن استنكره فإنما كان تابعا له، واستنكاره له ليس بقادح، لاحتمال وقوع مثل هذا من علي رضي الله عنه وغيره، احتياطا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد وقع ما هو أشد من ذلك مثل طلب البيئته، واختبار الراوي.

ويتبين من قول البزار فيه: "مجهول، لم يحدث بغير هذا الحديث، ولم يحدث عنه إلا علي بن ربيعة"، يعني بالمجهول هنا مجهول العين؛ لأن هذه الصفة التي ذكرها صفة مجهول العين وليس بمجهول الحال، وهو المستور.

٢- د ق حرب بن وحشي بن حرب الحبشي، الحمصي، من الثالثة (ابن حجر، ١٩٨٦).
قول الإمام البزار فيه: "لا نعلم حدث عنه إلا ابنه" (ابن حجر، ١٩٨٦)، وعنده أحاديث مناكير لم يروها غيره، وهو مجهول في الرواية، وإن كان معروفا في النسب" (البزار، ١٩٨٨).
أقوال النقاد فيه: قال البخاري: "عن أبيه وحشي" (ابن حجر، ١٩٨٦)، يُعد في الشاميين" (البخاري، د.ت)، وقال أبو حاتم الرازي: "روى عن أبيه، روى عنه ابنه وحشي" (ابن أبي حاتم، ١٩٥٢)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروي عن أبيه، عداده في أهل الشام،

روى عنه ابنه وحشي" (ابن حبان، ١٩٧٣)، وقال صالح بن محمد جزرة: "لا تشتغل به -يعني وحشي بن حرب، ولا بأبيه -يعني حرب بن وحشي" (ابن عساكر، ١٩٩٥)، وقال مغلطاي: "ذكره بعض المتأخرين من المصنفين في جملة الضعفاء بغير مستند، والله أعلم" (مغلطاي، ١٩٩٠).

ولعله قصد في قوله: "بعض المتأخرين"، الإمام الذهبي؛ فقد ذكره في الميزان (الذهبي، ١٩٦٣)، ولم يذكر فيه جرحاً، ولكن يكفيه حجة في ذكره فيه أنه مجهول العين، ولا أدري لما لم يذكر كلام البزار، وجزرة فيه، مع أنه ذكر كلام جزرة فيه في كتابه المغني عند ترجمة ابنه وحشي (الذهبي، د.ت)، وكلامهما فيه حجة قوية في ذكره في جملة الضعفاء. وقال الذهبي: "عن أبيه، ما روى عنه سوى ابنه وحشي الحمصي" (ابن حجر، ١٩٨٦)، وقال ابن حجر: "مقبول" (ابن حجر، ١٩٨٦).

خلاصة القول فيه: مجهول العين، لم يرو إلا عن أبيه وحشي رضي الله عنه، ولم يرو عنه سوى ابنه وحشي، قليل الحديث، وصفته هذه هي التي ذكرها البزار وغيره من النقاد، بل وزاد عليهم أن عنده أحاديث مناكير لم يروها غيره؛ ولذا قال فيه جزرة: "لا يشتغل به"، كما بينت أعلاه.

٣- يخ د س خالد بن عُرْفُطَةَ، يروي عن حبيب بن سالم، وعنه قتادة، من السادسة (ابن حجر، ١٩٨٦).

قول الإمام البزار فيه: "مجهول، لا نعلم روى عنه غير قتادة، ولا نعلم روى عنه غير هذا الحديث" (البزار، ١٩٨٨).

أقوال النقاد فيه: قال أبو حاتم الرازي بعد أن سئل عن نفس حديثه الذي أخرجه البزار: "مجهول، لا نعرف أحدا يقال له: خالد بن عُرْفُطَةَ، إلا واحد؛ الذي له صحبة" (ابن أبي حاتم، ٢٠٠٦).

وقال المزي: "روى عن: حبيب بن سالم (ابن حجر، ١٩٨٦) عند أبي داود والنسائي، والحسن البصري (ابن حجر، ١٩٨٦)، وأبي سفيان طلحة بن نافع (ابن حجر، ١٩٨٦) والبخاري في الأدب المفرد، روى عنه: أبو بشر جعفر بن أبي وحشية (ابن حجر، ١٩٨٦) عند أبي داود والنسائي، وعبد الله بن زياد بن درهم (ابن أبي حاتم، ١٩٥٢)، وقاتدة (ابن حجر، ١٩٨٦) عند

أبي داود والنسائي، وواصل مولى أبي عيينة (ابن حجر، ١٩٨٦) عند البخاري في الأدب المفرد" (المزي، ١٩٨٠)، وقال العيني: "مجهول الحال" (العيني، ٢٠٠٦).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يروى عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه، روى عنه واصل مولى أبي عيينة" (ابن حبان، ١٩٧٣)، وقال ابن القيم: "روى عنه ثقتان: قتادة، وأبو بشر، ولم يُعرف فيه قدح، والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين" (ابن القيم، ١٩٩٤).

وترفع عنه جهالة العين وتبقى جهالة الحال، حتى يوثقه من يعتبر بتوثيقه في هذا المقام.

وقال الذهبي: "عن حبيب بن سالم، والحسن البصري، وأبي سفيان طلحة بن نافع، وعنه قتادة - مع تقدمه - وأبو بشر، وواصل مولى ابن عيينة، وثقه ابن حبان" (الذهبي، ٢٠٠٣)، وقال في موضع آخر: "عن حبيب بن سالم، وأبي سفيان، وعنه قتادة، وأبو بشر، وثق" (الذهبي، ١٩٩٢)، وقال مرة: "تابعي كبير، لا يعرف، انفرد عنه قتادة ... نعم روى عنه غير قتادة، وهم: أبو بشر جعفر، وواصل مولى أبي عيينة، وعبد الله بن زياد، وذكره ابن حبان البستي في الثقات، روى له النسائي - أيضاً، والبخاري في الأدب" (الذهبي، ١٩٦٣) وقال ابن حجر: "مقبول" (ابن حجر، ١٩٨٦).

خلاصة القول فيه: تابعي كبير، مجهول الحال قليل الحديث، روى عن أكثر من اثنين، وروى عنه أكثر من اثنين، ولم يوثقه غير ابن حبان؛ وهذا على منهجه من توثيق مجهولي الحال من مثل هذا، وقد وافق البزار البعض وخالف البعض الآخر في جعله مجهول العين.

وأما قول البزار فيه: "مجهول، لا نعلم روى عنه غير قتادة، ولا نعلم روى عنه غير هذا الحديث"، ففيه نظر؛ حيث روى عنه عدد من الرواة غير قتادة، وروى عن عدد من الرواة، وله أحاديث غير الحديث الذي ذكره له، كما بينت في ترجمته.

وأما مراد البزار من قوله فيه: "مجهول"، فهو جهالة العين لا الحال؛ لأنه وصفه بصقة مجهولي العين، حيث قال: "لا نعلم روى عنه غير قتادة، ولا نعلم روى عنه غير هذا الحديث".

٤- ت مولى ابن سيباع، عن ابن عمر، من الرابعة (ابن حجر، ١٩٨٦).

قول الإمام البزار فيه: "مجهول، ولا نعلم روى عنه إلا موسى بن عبيدة (ابن حجر، ١٩٨٦)، وموسى لم يكن به بأس، ولكن لم يكن حافظاً للحديث، وقد روى عنه أهل العلم" (البزار، ١٩٨٨).

أقوال النقاد فيه: قال ابن معين: "ما أعرفه" (ابن معين، ١٩٨٠)، وقال الترمذي: "مجهول" (الترمذي، ١٩٩٨)، وقال ابن عدي: "ومولى سيباع هذا، لا أعرف له غير هذا الحديث، ويروي عنه موسى بن عبيدة، وهو مجهول، ولا يُعرف" (ابن عدي، ١٩٩٧).

وقال الذهبي: "مجهول" (الذهبي، د.ت)، وقال ابن حجر: "مجهول" (ابن حجر، ١٩٨٦). خلاصة القول فيه: مجهول العين، لم يرو إلا عن ابن عمر رضي الله عنه، ولم يرو عنه سوى موسى بن عبيدة، وصفته هذه هي التي ذكرها البزار وغيره من النقاد.

٥- ت أبو عاتكة، البصري أو الكوفي، اسمه طريف بن سلمان أو بالعكس، من الخامسة (ابن حجر، ١٩٨٦).

قول الإمام البزار فيه: "لا يعرف أبو عاتكة، ولا يدرى من أين هو" (البزار، ١٩٨٨). أقوال النقاد فيه: قال البخاري (البخاري، د.ت)، وابن عدي (ابن عدي، ١٩٩٧)، والبيهقي (البيهقي، ٢٠٠٣)، والخطيب البغدادي (البغدادي، ٢٠٠٢)، وابن القيسراني (ابن القيسراني، ١٩٩٦): "منكر الحديث"، وزاد ابن عدي: "وعامة ما يرويه، عن أنس لا يتابعه عليه أحد من الثقات"، وزاد ابن القيسراني في موضع آخر: "جدا" (ابن القيسراني، ١٩٩٦)، وقال أبو حاتم الرازي (ابن أبي حاتم، ١٩٥٢)، وابن الملقن (ابن الملقن، ٢٠٠٤): "ذهب الحديث"، وزاد أبو حاتم: "ضعيف الحديث"، وقال النسائي: "ليس بثقة" (النسائي، ١٩٨٦)، وقال العقيلي: "متروك الحديث"، وقال ابن حبان: "شيخ من أهل العراق، يروي عن أنس بن مالك إن كان رآه، روى عنه الحسن بن عطية، والكوفيون، منكر الحديث جدا، يروي عن أنس مالا يشبه حديثه، وربما روى عنه ما ليس من حديثه" (ابن حبان، ١٩٩٠)، وذكره السليماني فيمن عرف بوضع الحديث (الذهبي، ١٩٦٠)، وذكره سبط ابن العجمي فيمن رمي بوضع الحديث (العجمي،

١٩٨٧)، وقال الترمذي: "يضعف" (الترمذي، ١٩٩٨)، وقال الدارقطني (الدارقطني، ١٩٨٣)، وابن عبد الهادي (ابن عبد الهادي، ٢٠٠٧)، والزيلعي (الزيلعي، ١٩٩٧): "ضعيف"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم" (الحاكم، ١٩٩٠)، وقال ابن عبد البر: "هو عندهم ضعيف" (ابن حجر، ١٩٨٤).

وقال الذهبي: "مجمع على ضعفه" (الذهبي، ١٩٦٣)، وقال ابن حجر: "ضعيف، وبالغ السليمان فيهِ" (ابن حجر، ١٩٨٦).

خلاصة القول فيه: منكر الحديث متروك، قليل الحديث، وبذلك قد عرف حاله ودري، وقد تفرد البزار، بقوله فيه: "لا يعرف، ولا يدرى من أين هو؟".
وأما مراد البزار من قوله فيه: "مجهول"، فهو جهالة العين لا الحال؛ لأنه وصفه بصقة مجهولي العين، حيث قال: "لا يعرف أبو العاتكة، ولا يدرى من أين هو".

٦- أبو ميمونة (البزار، ١٩٨٨).

قول الإمام البزار فيه: "رجل مجهول، لا يعلم روى عنه غير عبيد الله بن موسى" (البزار، ١٩٨٨).
أقوال النقاد فيه: لم أعثر على جرح أو تعديل له عند أحد من النقاد سوى ما قاله الهيثمي -بعد ذكر حديثه الذي أخرجه البزار: "وفي إسناده من لم أعرفه" (الهيثمي، ١٩٩٤).
خلاصة القول فيه: مجهول العين، لم يرو إلا عن عيسى المدني، ولم يرو عنه سوى عبيد الله بن موسى، وصفته هذه هي التي ذكرها البزار.

٤- الخاتمة

تم بحمد الله تعالى ختام هذا البحث، وهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

١. ٤ النتائج

بعد دراسة الرواة الذين قال فيهم الإمام البزار في مسنده مصطلح: "مجهول"، تم التوصل إلى نتائج، من أهمها ما يلي:

١- تبين من خلال ذكر أقوال العلماء في الإمام البزار، أنهم يقرون له بالمكانة والمنزلة العظيمة، فكان إماما، حافظا، ناقدا، عالما كبيرا، من أحفظ الناس للحديث ومعرفة علله في زمانه، وقد حدث من حفظه في مصر وهو في سن الشيخوخة فأخطأ في بعض حديثه الذي حدث به، فاخذ عليه فيها.

٢- كان عدد من أطلق عليهم الإمام البزار في مسنده مصطلح: "مجهول"، عشرة رواة.

٣- أطلق على أربعة منهم مصطلح: "مجهول"، دون اقترانه بعبارة مفسرة له، وأطلقه على ستة منهم مع اقترانه بعبارة مفسرة له.

٤- كل من أطلق عليهم هذا المصطلح، قصد فيه جهالة العين، سواء كان مطلقا أو مقيدا بعبارة أخرى، وهذا يوافق ما ذكره عنه ابن عبد البر عند تعريف المجهول بأنه: من لم يحدث عنه رجلا فصاعدا.

٥- مصطلح: "مجهول، ولا يعرف"، عنده سواء في المعنى والدلالة؛ حيث أطلق مصطلح: "لا يعرف" على ثلاثة رواة، اثنان منهم، وهما: مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأبو نُصيرة الواسطي، قال فيهما: "مجهول" في موضع آخر من مسنده، وواحد، وهو: أبو عَاتِكَةَ، أطلق عليه: "لا يعرف"، وقرنه بعبارة مفسرة له، فكان مراده منه كما أراد من قوله: "مجهول".

٦- وافق الإمام البزار النقاد في حكمه على ستة رواة منهم بجهالة العين، وخالفهم في اثنين، وهما: أبو نُصيرة الواسطي، وهو ثقة يخطئ على قلة روايته، وأبو عَاتِكَةَ، وهو منكر الحديث متروك، وخالف أكثرهم ووافق بعضهم في واحد، وهو: أسماء بن الحكم الفَزَارِيُّ، أقل ما يقال فيه صدوق، وليس بمجهول؛ فقد روى عنه ثقتان، وعدله أكثر النقاد، وخالف بعضهم، ووافق البعض الآخر في واحد، وهو: خالد بن عُرْفُطَةَ، وهو تابعي كبير، مجهول الحال قليل الحديث، روى عن أكثر من اثنين، وروى عنه أكثر من اثنين.

٧- وافق الباحث الإمام البزار في حكمه بجهالة العين على ستة رواة منهم، وهم الذين وافق فيهم النقاد، وخالفته في الأربعة الذين خالفهم في حكمه على الوجه المذكور في النقطة السابقة.

٨- يتبين من خلال النتيجتين سابقتي الذكر، أن الإمام البزار كان معتدلا في حكمه على أكثر هؤلاء الرواة.

٩- من روى حديثا واحدا من هؤلاء الرواة خمسة، وواحد منهم لم يرو إلا حديثين، وهو: أسماء بن الحكم الفزاري، وأربعة منهم مقلون في الرواية، وهم: أبو نَصيرة الواسطي، وحرب بن وحشي، وخالد بن عُرْفُطَة، وأبو عَاتِكَة.

١٠- لم يرو أحد من أصحاب الكتب الستة لثلاثة منهم، وهم: أبو العباس، مُدْرِكُ بن علي، أبو ميمونة، واتفق أصحاب السنن الأربعة بالرواية لواحد منهم، وهو: أسماء بن الحكم الفزاري، واتفق البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي بالرواية عن واحد منهم، وهو: خالد بن عُرْفُطَة، واتفق أبو داود والترمذي بالرواية عن اثنين منهم، وهما: أبو رجاء مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأبو نَصيرة الواسطي، واتفق أبو داود وابن ماجه بالرواية عن واحد منهم، وهو: حرب بن وحشي، وانفرد الترمذي عن بقية أصحاب الكتب الستة بالرواية عن اثنين منهم، وهما: مولى ابن سباع، وأبو عَاتِكَة.

٢. ٤ التوصيات

- ١- أن يُدرس مدلول مصطلح: "لا يُعرف، وما بنحوه"، عند الإمام البزار، من خلال دراسة الرواة الذين قال فيهم ذلك في مُسنّده، وأسأل الله تعالى أن يوفقني لذلك.
 - ٢- دراسة مصطلحات النقاد المتجاذبة، ومقارنتها بأقوال بعضهم البعض للوقوف على مدلولاتها التي من خلالها تتعرف على حال الراوي من حيث القبول أو الرد.
 - ٣- على طلاب العلم المختصين عدم التسرع في الحكم على الراوي من خلال الاكتفاء بظواهر مصطلحات النقاد قبل جمع أقوال النقاد فيه؛ لأن تلك الأقوال توضح بعضها بعضا، وتحلي دلالتها عند الناقد.
- والله تعالى أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، آمين.

References

- Abū Dāwūd, S. (2009). *Sunan Abū Dāwūd*. S. al-Arnā'ūṭ (Ed.). Beirut: Dār al-Risālah al-'Ilmiyah.
 al-'Aynī, B. (2001). *'Umdah al-Qārī Sharḥ al-Bukhārī*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
 al-'Irāqī, A. H. (nd.). *Tarḥ al-Tathrīb fī Sharḥ al-Taqrīb*. np.: al-Tab'aṭ al-Miṣriyah al-Qadīmah.
 al-'Uqaylī, M. U. (1984). *Kitāb al-Du'afā' al-Kabīr*. Beirut: Dār al-Maktabah al-'Ilmiyah.
 al-Aṣbahānī, A. A. (2003). *Hilyah al-Awliyā' Wa Tabaqāt al-Asfiyā'*. Beirut: Dar Kutub al-'Ilmiyah.
 al-'Asqalānī, A. A. (1989). *Nuzḥah al-Fikar*. Riyadh, KSA: Maktabah al-Rushd.
 al-'Asqalānī, A. A. (2000). *Taqrīb al-Taḥzīb*. Jeddah, KSA: Dar al-Minhaj.

- al-Baghdādī, A. A. (1996). *al-Jāmi' li Akhlāq al-Rāwī wa Ādāb al-Sāmi'*. Beirut: Mu'assasah al-Risālah.
- al-Bayhaqī, A. A. (2003). *al-Sunan al-Kubrā*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.
- al-Bazzār, A. B. (2006). *al-Baḥr al-Zakhār al-Ma'rūf bi Musnad al-Bazzār*. Riyadh, KSA: Maktabah al-'Ulum wa al-Hikam.
- al-Buṣṭī, M. H. (2000). *al-Majruḥīn min al-Muḥaddithīn wa al-Du'afā' wa al-Matrūkīn*. Riyadh, KSA: al-Samī'ī.
- al-Dāraquṭnī, A. H. (1984). *Su'alāt al-Hākim al-Naysabūrī li al-Dāraquṭnī*. Riyadh, KSA: Maktabah al-Ma'ārif.
- al-Dāraquṭnī, A. H. (2011). *al-'Ilal al-Wāridah fi al-Aḥādith al-Nabawiyyah*. Riyadh, KSA: Dar al-Taybah.
- al-Dhahabī, M. A. (1967). *Dīwān al-Du'afā' wa al-Matrūkīn*. Mecca, KSA: Maktabat al-Nahḍah al-Ḥadīthah.
- al-Dhahabī, M. A. (1995). *Mīzān al-'Itidāl Fī Naqd al-Rijāl*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyah.
- al-Dhahabī, M. A. (2003). *Tārīkh al-Islām wa Wafayāt al-Mashāhīr wa al-A'lām*. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī.
- al-Dhahabī, M. A. (2004). *Siyār A'lām al-Nubalā'*. Lubnan: Bayt al-Afkār al-Dawliyah.
- al-Dhahabī, M. A. (2005). *Man Tukullim fih wa Huwa Mawthūq aw Ṣāliḥ al-Ḥadīth*. Madinah, KSA: np.
- al-Fasī, I. Q. (1997). *Bayan al-Wahm wa al-Iḥām al-Wāqī' in fī Kitāb al-Aḥkām*. Riyadh, KSA: Dar al-Taybah.
- al-Haithamī, A. A. (1992). *Majma' al-Zawā'id*. Beirut: Dār al-Fikr.
- al-Ḥākim, M. A. (1990). *al-Mustadrak 'Alā al-Ṣaḥīḥaīn*. M. A. Q. 'Atā (Ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- al-Haythamī, A. A. (1979). *Kashf al-Astār 'an Zawā'id al-Bazzār*. Beirut: Mu'assasah al-Risālah.
- al-Jurjānī, A. A. (1988). *al-Kāmil fī Du'afā' al-Rijāl*. Beirut: Dār al-Fikr.
- al-Mizzī, Y. A. (1980). *Tahdhīb al-Kamāl fī Asmā' al-Rijāl*. Beirut: Mu'assasah al-Risālah.
- al-Nasā'ī, A. S. (2001). *al-Sunan al-Kubrā*. Beirut: Mu'assasah al-Risālah.
- al-Rāzī, A. H. (1952). *al-Jarḥ wa al-Ta'dīl*. Beirut: Dār Iḥyā'.
- al-Shaybānī, A. H. (2001). *al-'Ilal wa Ma'rīfat al-Rijāl*. Riyadh, KSA: Dār al-Khānī.
- Ibn Abī Ḥatīm, A. M. (2006). *Kitāb al-'Ilal*. Riyadh, KSA: Maktabah Malik Fahd al-Wataniyyah.
- Ibn al-Athīr, M. M. (1972). *Jāmi' al-Uṣūl fī Aḥādīth al-Rasūl*. Beirut: Maktabat al-Halwanī.
- Ibn Fāris, A. F. (1979). *Mu'jam Maqāyīs al-Lughah*. A. S. Harūn (Ed.). Beirut: Dār al-Fikr.
- Ibn Ḥajar, A. (1996). *Nuzḥah al-Nazar Sharḥ Nukhbah al-Fikar*. Beirut: Dar al-Fikr.
- Ibn Ḥajar, A. A. (1995). *al-Talkhīs al-Ḥabīr*. H. 'Abbās (Ed.). Egypt: Mu'assasah Qurtuba.
- Ibn Hibbān, M. (1993). *Ṣaḥīḥ ibn Hibbān bi Tartīb ibn Bulbān*. Beirut: Mu'assasah al-Risālah.
- Ibn Kathīr, I. (1990). *al-Bidāyah Wa al-Nihāyah*. Beirut: Maktabah al-M'ārif.
- Ibn Kathīr, I. U. (1999). *Tafsīr al-Qur'ān al-'Aẓīm*. Beirut: Dār Teba li Nashr wa Tawzī'.
- Ibn Khallikān, A. (1977). *Wafayāt al-A'yān*. Beirut: Dar Sadir.
- Ibn Mājah, M. Y. (n.d.). *al-Sunan*. M. F. 'Abd al-Bāqī (Ed.). Beirut: Dār al-Iḥyā' al-Turath al-'Arabiyy.
- Ibn Manẓūr, M. M. A. (1993). *Lisān al-'Arab*. Beirut: Dār al-Ṣādir.
- Ibn Qayyim, M. A. (1986). *Zād al-Ma'ād*. S. al-Arna'ūt (Ed.). Beirut: Mu'assasah al-Risālah.